

أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير للكويت في كانون ثاني 2015، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في كانون الثاني 2020، وافقت الكويت على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4)، (3).

الكويت

الاستعراض الدوري الشامل
(UPR)
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 28 كانون ثاني 2015 (الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: 13 نيسان 2015 (A/HRC/29/17)
- إعداد تقارير منتصف المدة: تموز 2017
- المشاورات الوطنية: تموز 2018
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: آذار - حزيران 2019
- الاستعراض المقبل: كانون ثاني 2020

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في الكويت (2)

| المفتاح | تم التصديق عليه |
|---------|--|
| | تم التصديق عليها مع إعلانات |
| | تم التصديق عليها مع تحفظات |
| | تم التصديق عليها مع تحفظات وإعلانات |
| | تم التوقيع عليها بدون تصديق |
| | لم يتم اتخاذ إجراء |
| | اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة |
| | اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة |
| | العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية |
| | الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري |
| | العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية |
| | اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة |
| | اتفاقية حقوق الطفل |
| | الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم |
| | الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري |
| | البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام |



اتخاذ خطوات وإجراءات فعالة لتعزيز وتحسين التنمية الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة. مواصلة الجهود الرامية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان النامية.



مواصلة الجهود في تحسين نظام الرعاية الصحية وسبل الوصول إلى الخدمات الصحية الخاصة بالأم والطفل والأسرة. ضمان تنفيذ الشركات الصناعية الدولية والوطنية للمعايير البيئية والصحية.



توفير فرص متساوية في الحصول على التعليم لجميع الأطفال بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي والقانوني. الحد من الفجوات بين الجنسين لضمان المساواة في قطاع التعليم، ومواصلة الجهود لتوفير المرافق التعليمية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.



اعتماد خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة والسلام والأمن. تعزيز مكافحة العنف ضد المرأة، وضمان رعاية الضحايا وإمكانية وصولهم إلى العدالة. مواصلة العمل من أجل سد الفجوات بين الجنسين وضمان المساواة بين الجنسين في التعليم.



تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة للعمال المهاجرين والأجانب.



إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني.

بشأن العنف القائم على نوع الإجماعي: إنشاء آليات لتقديم الشكاوى يمكن الوصول إليها وتعزيز القدرة على التحقيق فيها وإنفاذ القانون.

مواصلة الجهود لتطوير القدرات القانونية من خلال تدريب القضاة.

تعديل التشريعات لتوفير حماية فعلية من العنف وخاصة للأطفال، وتمكينهم من تقديم الشكاوى بشكل مستقل عن أولياء أمورهم، وتوفير وخط ساخن ومأوى للأطفال الذين يعانون من العنف المنزلي.

مواصلة الدعم لجهود الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر.

ضمان الحق في حرية التعبير على الإنترنت من خلال مراجعة القوانين المتعلقة بذلك، ومنها إلغاء الاعتقال والمحكمة وسجن الأشخاص الذين يمارسون حريتهم في التعبير عن الرأي من خلال وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت.